أثر القواعد الضرورية في العلاقات الخاصة الدولية

د. محمد صبحي خلف **م.م. علياء عبدالرحمن مصطفى**

كلية الحقوق- جامعة تكريت **كلية الحقوق- جامعة تكريت**

alyaa.abdulrahman@tu.tu.edu.iqm.subhi80@tu.edu.iq

اضحت القواعد ضرورية التطبيق من القواعد ذات الأهمية لحل مشكلة التنازع الدولي للقوانين وخاصة في العلاقات الخاصة الدولية ، و هذه القواعد من الافكار الجديدة والمتميزة في القانون الدولي الخاص ومسألة تنازع القوانين. لتحقيق المصلحة العامة من خلال مبدأ التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ان تعد هذه القواعد قيداً على أرادة الاطراف حيث تعتبر هذه القواعد سواء عند الاختيار الصريح او الضمني للقانون الذي يحكم العقد او عند تجزئة العقد حيث لا يمكن للأفراد الاتفاق على خلاف هذه القواعد الامرة والنظام العام في دولة القاضي التي تعرف بالنظام الحمائي للدولة والذي هو اداة لتحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية يعجز الاطراف انفسهم عن حقيقة ادراك مساعيها ومراميها. حيث اصبح على الارادة ان تحترم مقتضيات التضامن الاجتماعي. والذي يقصد به أن إرادة الأطراف لها الحرية في تنظيم العقود المبرمة بينهم في تحديد القانون الذي يطبق على هذه العقود وهذه قاعدة اساسية للعقود فالعقد شريعة المتعاقدين. ولابد ان يساند قواعده التشريعية بالصفة الآمرة بحيث يحظر على الافراد الاتفاق على مخالفتها ومواجهة المشاكل التي تثار في مجال العلاقات ذات العنصر الأجنبي.

ولابد من التعرف على القصد والغاية من وضع هذه القواعد الضرورية واثرها في تحقيق حماية فعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وأن الاختلاف بين هذه القوانين او القواعد والقوانين الاخرى يتمثل في درجة اهميتها مما يجعل التمييز بينهما يكاد يكون صعبا مما يستلزم تحليل كل قاعدة قانونية بشكل مستقل للتعرف عما أذا تعتبر من القواعد ذات التطبيق الضروري وبيان تأثيرها. وان القواعد ضرورية التطبيق قواعد آمرة دولياً تطبق على العلاقة القانونية أيا كان القانون الواجب التطبيق والقواعد الآمرة دولياً هي قواعد تفرض تطبيقها على كل التصرفات القانونية المرتبطة بإقليم معينا أيا كان قانون العقد.